مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (٣)، ص ص ١٢٧١ – ١٣٠٥ (جمادى الآخر١٤٤٤هـ /يناير٢٠٢٣م)

إسهامٌ في تأصيل تاريخ التفسير

د.عبدالله بن سليمان بن إبراهيم اللاحم

أستاذ مساعد بقسم القرآن وعلومه، بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة القصيم

ملخص البحث

يُسْهِمُ البحث في تأصيل بعض المسائل المتعلقة بتاريخ التفسير، وذلك ببيان مفهوم تاريخ التفسير، وفوائد دراسته، وتصنيف أنواع الدراسات المعاصرة فيه، ويؤصل لطريقة تأريخ مقدار محدد من تفسير القرآن، ببيان ماهية هذا النوع وصورته، وبيان إجراءاته وأهدافه.

وقد اقتضت طبيعة البحث استخدام عدد من مناهج البحث، أبرزها المنهج الوصفي والتحليلي، وذلك من خلال دراسة مسائل هذا البحث ووصفها وتحليلها.

وخَلَص البحث إلى نتائج عديدة، أبرزها أن الدراسات المعاصرة في تاريخ التفسير ترجع إلى ثلاثة أنواع: دراسات في تأريخ المحطات والمراحل التي مر بها التفسير، ودراسات في تأريخ مخصوص باتجاه أو مِنطقة ونحو ذلك، ودراسات في تأريخ موضوع من موضوعات كتب التفسير.

ومن نتائجه أن كتب التفسير هي المادة الأساسية لدراسة تاريخ التفسير؛ فعليها الاعتماد في دراسته بالدرجة الأولى، ويضاف إلى كتب التفسير ما يتقاطع معها من كتب بينهما تأثر وتأثير، ويضاف إليها أيضًا كل ما فيه تبيين لمسيرة التفسير والمفسرين ككتب التراجم ونحوها.

الكلمات المفتاحية: تاريخ التفسير – نشأة التفسير – مراحل التفسير – تطور التفسير.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (٣)، ص ص ١٢٧١ – ١٣٠٥ (جمادى الآخر١٤٤٤هـ /يناير٢٠٢٣م)

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، نبينا محمد عليه وعلى آله وأصحابه أفضل صلاة وأزكى تسليم، أما بعد:

فإن دراسة تاريخ العلوم أحد المجالات التي لقيت اهتمامًا لدى الدارسين؛ فاشتغل كثير منهم بدارسة تاريخ العلوم في شتى المجالات، وأَوْلوا دراسته عناية واهتمامًا، واهتمامهم بهذا المجال ناتج عن أهميته وفائدته.

وحظِي تاريخ العلوم الشرعية باهتمام الدارسين، فكتبت فيه بحوث ودراسات، كان منها ما كتب في تاريخ التفسير، وظهرت فيه بحوث ودراسات متنوعة، تناولت موضوعات عديدة متعلقة بتاريخ التفسير.

ولا تخفى أهمية دراسة تاريخ التفسير والحاجة إليه، فالمفسر والمعتني بالتفسير حريٌّ به الاهتمامُ بهذا الموضوع؛ إذ إن في معرفته فهمًا للتفسير ولطبيعته وطبيعة مؤلفاته ومناهج مؤلفيها، وفي معرفته إدراك لإشكالاته وسُبُل التعامل معها، وغير ذلك من فوائد دراسة تاريخ التفسير.

وموضوع تاريخ التفسير ما يزال بحاجة إلى مزيد بحث ودراسة، وإلى توسيع دائرة البحث فيه من جوانب عديدة، فأردت الإسهام فيه ببحث بعض جوانبه التأصيلية، فعرَّفتُ تاريخ التفسير، وذكرتُ فوائد دراسته، وتصنيفَ أنواع الدارسات المعاصرة فيه.

كما خصصت أحد أنواع تاريخ التفسير بالدراسة التأصيلية، وهو التأريخ لمقدار محدد من تفسير القرآن، وذلك ببيان المراد بهذا النوع من التأريخ، وبيان إجراءاته وأهدافه.

هذا، وإني لأرجو أن يكون هذا البحث لَبِنة من لَبِنات الدراسات التأصيلية لموضوع تاريخ التفسير، ومسهمًا في معالجة بعض مسائله وقضاياه.

مشكلة البحث:

مشكلة البحث تتمثل في أن موضوع تاريخ التفسير بحاجة إلى مزيد بحث ودراسة، خاصة في الجانب التأصيلي؛ ولذا جاء هذا البحث محاولًا الإسهامَ في الإجابة عن بعض الأسئلة في الجانب التأصيلي:

- ما مفهوم تاريخ التفسير؟
- ما الفوائد المرجوة من دراسة تاريخ التفسير؟

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (٣)، ص ص ١٢٧١ – ١٣٠٥ (جمادى الآخر١٤٤٤هـ /يناير٢٠٢٣م)

- ما أنواع الدراسات المعاصرة في تاريخ التفسير؟ وكيف يكون تصنيفها؟
- كيف يؤرَّخ لمقدار مخصص من تفسير القرآن؟ وما أهداف هذا النوع من التأريخ؟

أهداف البحث:

يَهْدِف البحث إلى الإسهام في تأصيل بعض مسائل وقضايا تاريخ التفسير، وذلك ببيان مفهومه، وذكر فوائد دراسته، وتصنيف أنواع الدراسات المعاصرة فيه، كما يَهْدِف إلى التأصيل لأحد أنواع تاريخ التفسير، وهو التأريخ لمقدار محدد من تفسير القرآن، وذلك ببيان هذا النوع وإجراءاته وأهدافه.

الدراسات السابقة:

كُتِبت في موضوع تاريخ التفسير كتابات عديدة، فقد تحدث عنه كثير ممن كَتَبَ في مناهج المفسرين، وأشهرها كتاب "التفسير والمفسرون" للدكتور محمد الذهبي، وكتاب "التفسير ورجاله" لمحمد الفاضل ابن عاشور.

كما أُفردت أبحاث خاصة في موضوع تاريخ التفسير، مثل بحث الدكتورة فريدة زمرد "نحو دراسة علمية لتاريخ التفسير وتطوره"، وهو من بحوث المؤتمر الدولي الأول لتطوير الدراسات القرآنية المنعقد بجامعة الملك سعود عام ١٤٣٤هـ، ومثل بحث الباحث خليل محمود اليماني "تحقيب التفسير، قراءة في التحقيب المعاصر مع طرح تحقيب معياري للتفسير"، وهو بحث منشور في موقع مركز تفسير للدراسات القرآنية.

ومن الدراسات السابقة في موضوع تاريخ التفسير ما أفرد في دراسة تاريخ بعض القضايا أو المناهج في كتب التفسير، وسيأتي مزيدُ تفصيل للدراسات في موضوع تاريخ التفسير وأنواعها في المطلب الثالث من البحث الأول.

والذي سيضيفه هذا البحث إلى الدراسات السابقة هو الإسهام في تأصيل بعض المسائل في موضوع تاريخ التفسير؛ إذ لم أقف على من تناولها بالدراسة والتأصيل، وأهم هذه المسائل بيان مفهوم تاريخ التفسير، وذكر فوائد دراسته، وتصنيف أنواع الدراسات المعاصرة فيه، وكذلك تأصيل لطريقة التأريخ لمقدار محدد من تفسير القرآن، وذلك ببيان ماهية هذا النوع من التاريخ، وبيان إجراءاته وأهدافه.

منهج البحث:

اقتضت طبيعة البحث استخدام عدد من مناهج البحث، أبرزها المنهج الوصفي والتحليلي، وذلك من خلال دراسة

جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (٣)، ص ص ١٢٧١ – ١٣٠٥ (جمادى الآخر١٤٤٤هـ /يناير٢٠٢٣م)

مسائل هذا البحث ووصفها وتحليلها.

خطة البحث:

يتكون البحث من مقدمة، ومبحثين، وخاتمة، وفهارس، وبيانها تفصيلًا على النحو الآتي:

المقدمة، وتشمل مشكلة البحث، وأهدافه، ومنهجه، وإجراءاته، وخطته.

المبحث الأول: تاريخ التفسير تعريفه وفوائده وأنواع الدراسات المعاصرة فيه، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف تاريخ التفسير.

المطلب الثاني: فوائد دراسة تاريخ التفسير.

المطلب الثالث: أنواع الدراسات المعاصرة في تاريخ التفسير.

المبحث الثاني: تأصيل لدراسة تاريخ موضعٍ من تفسير القرآن، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: شرح وتوضيح لطريقة تأريخ موضع من تفسير القرآن.

المطلب الثاني: إجراءات دراسة تاريخ موضع من تفسير القرآن.

المطلب الثالث: أهداف دراسة تاريخ موضع من تفسير القرآن.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (٣)، ص ص ١٢٧١ – ١٣٠٥ (جمادى الآخر١٤٤٤هـ /يناير٢٠٢٣م)

المبحث الأول: تاريخ التفسير تعريفه وفوائده وأنواع الدراسات المعاصرة فيه

المطلب الأول: تعريف تاريخ التفسير.

تاريخ التفسير مركب إضافي، فيحسُن البدءُ بتعريف جُزْأَيه قبل تعريفه مركبًا، فالتاريخ في اللغة هو التعريف بالوقت، يقال: أرَّختُ الكتاب وورّختُه؛ أي: بيَّنتُ وقْتَ كتابته(١).

والتاريخ في الاصطلاح له تعريفات عديدة، منها تعريف ابن خلدون: «حقيقة التاريخ أنه خبر عن الاجتماع الإنساني الذي هو عمران العالم، وما يعرض لطبيعة ذلك العمران من الأحوال، مثل التوحش والتأنس والعصبيات وأصناف التغلبات للبشر بعضهم على بعض، وما ينشأ عن ذلك من الملك والدول ومراتبها، وما ينتحله البشر بأعمالهم ومساعيهم من الكسب والمعاش والعلوم والصنائع، وسائر ما يحدث من ذلك العمران بطبيعته من الأحوال»(٢)، ومنها تعريف السخاوي: «التعريف بالوقت الذي تضبط به الأحوال من مولد الرواة والأئمة، ووفاة، وصحة، وعقل، وبدن، ورحلة، وحج، وحفظ، وضبط، وتوثيق، وتجريح، وما أشبه هذا مما مرجعه الفحص عن أحوالهم في ابتدائهم وحالهم واستقبالهم، ويلتحق به ما يتفق من الحوادث والوقائع الجليلة، من ظهور ملمة، وتجديد فرض، وخليفة، ووزير، وغزوة، وملحمة، وحرب، وفتح بلد وانتزاعه من متغلب عليه، وانتقال دولة، وربما يتوسع فيه لبدء الخلق وقصص الأنبياء، وغير ذلك من أمور الأمم الماضية، وأحوال القيامة ومقدماتها»(٣).

وأما التفسير فهو في اللغة البيان والإيضاح والكشف(٤)، وفي الاصطلاح تعددت تعريفاته واختلفت، ومن أشهر هذه التعريفات تعريف الزركشي الذي عرفه بأنه: «علم يُعرف به فهم كتاب الله المنزل على نبيه محمد ﷺ، وبيانُ معانيه، واستخراجُ أحكامه وحِكَمه»(٥).

---

(١) ينظر: جمهرة اللغة لابن دريد (١/ ٥٩٤)، الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) للجوهري (١/ ٤١٨)، لسان العرب لابن منظور (٣/ ٤).
(٢) كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر = تاريخ ابن خلدون (١/ ٤٦).
(٣) الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ للسخاوي (ص: ١٧).
(٤) ينظر: العين للفراهيدي (٧/ ٢٤٧)، تهذيب اللغة للأزهري (١٢/ ٢٨٢، ٢٨٣)، مقاييس اللغة لابن فارس (٤/ ٥٠٤).
(٥) البرهان في علوم القرآن للزركشي (١/ ١٣).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (٣)، ص ص ١٢٧١ – ١٣٠٥ (جمادى الآخر١٤٤٤هـ /يناير٢٠٢٣م)

وأما تعريف تاريخ التفسير مركبًا فيمكن تعريفه تعريفًا يقرب معناه بأنه: تتبع نشأة التفسير وتطوراته وتغيراته عبر عصوره كلها، فيدخل في التأريخ كل ما من شأنه بيانُ مسيرة التفسير، كمعرفة المفسرين وطبقاتهم وأدوارهم، ومعرفة مناهج التفسير واتجاهاتها وتتبع مسيرتها، ومعرفة الظروف والأحوال المؤثرة في مسيرة التفسير بأنواعها، سياسية كانت أو اجتماعية أو غيرَ ذلك(٦).

وهذا التعريف لتاريخ التفسير هو تعريف للتاريخ الكامل؛ أي: تأريخ التفسير من نشأته حتى العصور الأخيرة، وهو أيضًا تأريخ لمسيرة التفسير بجميع نواحيها، وتاريخ التفسير يَحْتمِل تأريخ أجزاء منه، كتأريخ بعض قضاياه أو اتجاهاته وألوانه، وكتأريخه في عصر أو مِصْر ونحو ذلك.

حقيقة تاريخ التفسير وأثر الاختلاف في مفهوم التفسير على موضوع تاريخ التفسير:

دراسة تاريخ التفسير يُعتمد فيها على كتب التفسير بالدرجة الأولى، فهي المادة الأساسية لدراسته، ويضاف إلى كتب التفسير ما يتقاطع معها من كتب بينها وبين كتب التفسير تأثر وتأثير، سواء كانت كتبًا في علوم القرآن أو في اللغة أو غير ذلك، كما يضاف إليها أيضًا كل ما فيه أثر في تبيين مسيرة التفسير والمفسرين ككتب التراجم ونحوها.

وإذا كان الاعتماد في التأريخ على كتب التفسير بالدرجة الأولى فإن هذا سيشمل جميع ما في كتب التفسير من مواد، من التفسير عُدت أو من خارجه، إذ إن المهم في دراسة تاريخ التفسير هو دراسة هذا التراكم الذي وقع في كتب التفسير، سواء كان من التفسير أو من خارجه، وما كان خارج التفسير مما هو في كتب التفسير غالبًا ما يكون له وجه ارتباط بالتفسير؛ ورَصْدُه

---

(٦) هذا التعريف لم أرد به أن يكون تعريفًا بالحد المنطقي، بل أردت به تقريب معنى تاريخ التفسير، ولم أقف على تعريف لتاريخ التفسير بالحد المنطقي ولا على من بَيَّن المراد به إلا ما ذكره الدكتور محمد صالح محمد سليمان قال: «إن التأريخ –باختصار– وصف محكم لحركة التفسير عبر الزمن، ورسم مفصل دقيق لخارطة مسيرة التفسير بقسماتها وملامحها كافة، ولشتى مناحي تلك المسيرة استقامة وتعرجًا وانعطافًا، فهو توثيق لما كان، على وفق ما كان، بالصورة التي عليها كان». "تفاوت مفهوم التفسير؛ الدلائل والآثار ومنهج التعامل"، للدكتور محمد صالح محمد سليمان، بحث منشور في مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم الشرعية، العدد: ١٩٢، شهر رجب ١٤٤١هـ، الجزء الأول (ص: ٣٢).
هذا، وإن تعريف تاريخ التفسير بالحد المنطقي لا يتأتّى إلا بعد تعيين موضوعاته ومسائله، وما يدخُل فيه وما لا يدخُل، وهو ما لم أجد من الباحثين في تاريخ التفسير اتفاقًا عليه، حيث تعددت الموضوعات والمسائل التي تناولوها في كتاباتهم؛ فالتعريف بالحد المنطقي لا يمكن الاعتماد فيه على ما تناولوه في كتاباتهم، فهذه القضية –أعني تعيينَ موضوعات ومسائل تاريخ التفسير– بحاجة إلى دراسة ومعالجة، ومن ثم يتأتَّى بعدَها تعريف تاريخ التفسير بالحد المنطقي.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (٣)، ص ص ١٢٧١ – ١٣٠٥ (جمادى الآخر١٤٤٤هـ /يناير٢٠٢٣م)

ورصد تاريخ دخوله وأسباب ذلك مهم في دراسة تاريخ التفسير.

ومن المعلوم لدى المتخصصين في التفسير وقوع الاختلاف في مفهوم التفسير وحدِّه، ويمكن دراسة تاريخ التفسير بأحد المفاهيم والحدود للتفسير، وسيكون هذا نوعًا من أنواع تاريخ التفسير وجزءًا منه، أما التأريخ الكامل فينبغي أن يشمل جميع مواد كتب التفسير، ولا يعني هذا أن مواد كتب التفسير ستكون في مرتبة واحدة من حيث الدراسة والتأريخ والمعالجة، بل هي متدرجة في الأهمية بحسب قربها وأثرها في التفسير وغير ذلك.

المطلب الثاني: فوائد دراسة تاريخ التفسير.

في دراسة تاريخ العلوم فوائد عديدة، ولذا اهتم كثير من أصحاب العلوم بتاريخ علومهم، فأَوْلَوْه عناية بالغة، وذلك في مختلف العلوم والمجالات، وكان سبب اهتمامهم بتاريخ علومهم ما فيه من فوائد شتى تعود على العلم نفسه أحيانًا، وتعود على دارس العلم أحيانًا أخرى، ففي دراسة تاريخ العلم معرفة أصله ومنشئه ومراحله وتطوراته، وغير ذلك.

وشأن علم التفسير شأن سائر العلوم، فلمعرفة تاريخه أهمية كبيرة، وذلك لما يترتب عليها من فوائد عديدة، وفيما يأتي حديث إجمالي عن ذلك:

١. بدراسة تاريخ التفسير تتبين بدايات التفسير ومراحله وتطوراته، ومعرفة البدايات والمراحل والتطورات للتفسير معينة على فهم بعض الأقوال والمواد التفسيرية، فمن الأقوال والمواد التفسيرية ما يتوقف فهمه أو فهم وجهه وسببه فهمًا صحيحًا على معرفة تاريخ التفسير والظروف التاريخية لهذه الأقوال والمواد التفسيرية.
٢. دراسة تاريخ التفسير تساعد على فهم ما يقع من تنوع في طرائق التفسير، واتجاهات المفسرين ومناهجهم، ومقاصد كلامهم وتآليفهم، ومعرفة وقت ظهور هذه الطرائق والاتجاهات والمناهج وأسباب ذلك، ومعرفة مراتب المفسرين وطبقاتهم، فيُعلم الناقل والمنقول عنه، والمتأثِّر والمتأثَّر به، والمجدِّد والمقلِّد.
٣. يُسهم تاريخ التفسير في فهم ما يقع من تعدد الأقوال في التفسير واختلافها، وأسباب هذا الاختلاف وأنواعه، ويُسهم في الاعتذار عن المفسرين فيما يقع بينهم في بعض مواضع الخلاف.
٤. في تاريخ التفسير دراسة للمصطلحات المذكورة في كتب التفسير التي تطورت وتعدد المراد منها، ودراسة هذه المصطلحات وتاريخها يُفْهِمُنا إياها على الوجه الصحيح، ويُعَرِّفُنا مرادَ قائلها منها، فلا يُحْمَلُ مصطلح حادث على

قديم، ولا قديم على حادث.

٥. بدراسة تاريخ التفسير تُعرف نقاط القوة والضعف وأسبابهما، فيستفاد من هذا في تطوير التفسير وتجديده وفق ما هو مطلوب، ويستفاد من هذا أيضًا في معالجة نقاط الضعف وتجنب أسبابها(٧).

٦. دراسة تاريخ التفسير مهمة لرصد ما وقع فيه من انحراف، فيستفاد منه في رصد الانحراف وأسبابه ومنشئه وتطوره وآثاره.

٧. يستفاد من تاريخ التفسير في تقييم الأقوال والمؤلفات والمناهج والحُكْم عليها، سواء أكانت في التفسير أو في أصوله أو في علوم القرآن أو في غير ذلك مما له تعلق بالتفسير.

٨. مما يدل على أهمية وفائدة تاريخ التفسير اهتمام العلماء والدارسين به، فللعماء السابقين إشارات إلى موضوع تاريخ التفسير(٨)، وللدارسين المعاصرين دراسات وبحوث فيه، وسيأتي ذِكْر بعضها في المطلب القادم.

٩. مادة وموضوعات تاريخ التفسير غالبها متفرق في مصادر كثيرة؛ وفي الكتابة في تاريخ التفسير جَمْع لهذه المادة، وإعادة هيكلة وترتيب لها بعد أن كانت متناثرة في المصادر، سواء كانت هذه المادة من إشارات المتقدمين إلى موضوع تاريخ التفسير، أو كانت مما كتبه المعاصرون حول هذا الموضوع، فالنتيجة أن تاريخ التفسير مجال فيه ترتيب لمادة متناثرة، وفيه أيضًا إضافة إليها، وبهذا يكون هذا المجال هو الصورة الواضحة التي يُهتدى بها إلى تاريخ التفسير.

١٠. من فوائد دراسة تاريخ التفسير معرفة أن التفسير مشروع اشتركت فيه الأمة، وبدراسته تُعرف جهود الأمة وعلمائها في تفسير كتاب الله عز وجل وخدمته، ويظهر ما بذلوه من جهود كبيرة على مر العصور.

وبعد، فهذا عرض إجمالي لفوائد تاريخ التفسير، وفيها دَلالة على أهميته ومنزلته، فالمؤمل من الباحثين الاهتمام بهذا العلم وإثراؤه بالأبحاث والدراسات.

هذا، وقد اهتم المستشرقون بدراسة تاريخ العلوم الإسلامية ومنها التفسير، وقَطعوا شوطًا في هذا المجال، ولا ينبغي للباحثين

---

(٧) ينظر: نحو دراسة علمية لتاريخ التفسير وتطوره للدكتورة فريدة زمرد، من بحوث المؤتمر الدولي الأول لتطوير الدراسات القرآنية المنعقد بجامعة الملك سعود عام ١٤٣٤هـ (ص: ٦).

(٨) ينظر: الكشف والبيان عن تفسير القرآن للثعلبي (١/ ٧٤)، نواهد الأبكار وشوارد الأفكار للسيوطي (١/ ١ وما بعدها)، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة (٢/ ١٤٧٥).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (٣)، ص ص ١٢٧١ – ١٣٠٥ (جمادى الآخر١٤٤٤هـ /يناير٢٠٢٣م)

المسلمين ترك هذا المجال؛ إذ إن التأخر عن الكتابة الرصينة فيه –مع سبق المستشرقين للكتابة فيه والاهتمام به– ربما كان سببًا في اعتماد ما قرروه؛ فالمطلوب هو الاهتمام بهذا الموضوع والكتابة فيه –مع الاستفادة مما كتبه المستشرقون– وذلك باستيعابه وفهمه، وتطويره وتنقيحه وإثرائه، والاستدراك والرد على ما قد يكون فيه من أخطاء ومغالطات.

المطلب الثالث: أنواع الدراسات المعاصرة في تاريخ التفسير.

مما عُنِيَ به الباحثون المعاصرون في الدراسات القرآنية الحديث عن تاريخ التفسير ومراحله، وقد كان ذلك في الكتب والدراسات التي تحدثت عن التفسير والمفسرين، وما كُتب في مناهج المفسرين ومذاهبهم واتجاهاتهم وغير ذلك.

وبلحظ ما كُتب حول تاريخ التفسير في أشهر هذه الكتب والدراسات، يمكن رَجْعُ ما فيها من تأريخ للتفسير إلى ثلاثة أنواع رئيسة، وبيانها كالآتي:

النوع الأول: تأريخ عام للمراحل والمحطات التي مر بها التفسير عبر عصوره كلها، حيث قُسم التفسير إلى مراحل ومحطات، ووصفت كل مرحلة بسماتها التي تميزت بها، وحدد تاريخ بداية كل مرحلة ونهايتها، وقد انقسمت الدارسات في هذا النوع من حيث معيارُ تحديدِ وتقسيمِ مراحل التفسير إلى قسمين: قسم عَدَّ الزمن معيارًا لتحديد مراحل التفسير والحديث عنها، كمن قَسَّم مراحل التفسير إلى: مرحلة التفسير في عصر النبي ﷺ، ومرحلة التفسير في عصر الصحابة، ومرحلة التفسير في عصر التابعين، ومرحلة التفسير في عصور التدوين، أو قَسَّمها حسب القرون، القرن الأول فالثاني فالثالث وهكذا(٩).

وقِسْم جعل معيار تحديد وتقسيم المراحل ما طرأ على التفسير من تحولات وتغيرات، ثم حددوا تاريخ بداية كل مرحلة ونهايتها، وقد اختلفوا في تحديد التحولات والتغيرات، وممن نهج هذا المنهج محمد الفاضل ابن عاشور في كتابه "التفسير ورجاله"، حيث قَسَّم مراحل التفسير إلى أقسام، وهذه الأقسام هي المراحل المركزية التي مر بها علم التفسير، وجَعل معياره في تقسيم هذه المراحل ما طرأ من تحولات في علم التفسير، وغالبًا ما يُعنْون لهذه المراحل بالمفسر الذي أحدث أثرًا في تحولات وتغيرات مراحل التفسير(١٠).

---

(٩) ينظر –على سبيل المثال–: التفسير والمفسرون للدكتور الذهبي، المدخل إلى تاريخ التفسير والمفسرين لحسين علوي مهر.

(١٠) ينظر: التفسير ورجاله لمحمد الفاضل ابن عاشور (ص: ٣٥، ٤٥، ٥٧، ١٦٩).

ومن هذا القِسم ما ذكره الدكتور صلاح الخالدي في أحد مباحث كتابه "تعريف الدارسين بمناهج المفسرين"، حيث قَسّم مراحل التفسير إلى أربع مراحل، فسمى المرحلة الأولى: مرحلة التفسير في طور التأسيس؛ إذ كان التفسير في هذه المرحلة هو الأساس لما بعده، وهذه المرحلة هي مرحلة الصحابة والتابعين وأتباعهم، ثم ذكر المرحلة الثانية، وهي مرحلة التفسير في طور التأصيل، وبيَّن أنها مبنية على سابقتها، وأن هذه المرحلة هي مرحلة التأصيل والتقعيد لعلم التفسير، وكان هذا على يد ابن جرير الطبري في نهاية القرن الثالث، وبعد ذلك ذكر المرحلة الثالثة، وهي مرحلة التفسير في طور التفريع، حيث انتقل المفسرون من التأصيل إلى التفريع والتنويع، وذلك بما يستطردون بذكره من العلوم المتنوعة التي برعوا فيها، وهذه المرحلة تبدأ من القرن الرابع حتى نهاية القرن الثالث عشر الهجري، وأخيرًا ذكر المرحلة الرابعة، وهي مرحلة التفسير في طور التجديد؛ أي: إن هذه المرحلة قامت على التجديد القائم على الإبداع والاستفادة من العلوم والمعارف والثقافات المعاصرة، وتبدأ هذه المرحلة من بداية القرن الرابع عشر الهجري(١١).

ومن هذا القِسم أيضًا ما اقترحته الدكتورة فريدة زمرد في بحثها "نحو دراسة علمية لتاريخ التفسير وتطوره"، حيث قَسَّمت مراحل التفسير إلى ثلاث مراحل، فالمرحلة الأولى: هي محطة التأسيس، وتعني بها مرحلة النبي ﷺ والصحابة، فهي المرحلة التي تأسس فيها القول في التفسير، والمرحلة الثانية: هي مرحلة الجمع؛ أي: جمع أقوال المرحلة السابقة وتنسيقها وترتيبها، وأشارت إلى أن هذه المرحلة لم يُقتصر فيها على الجمع والترتيب، بل كان فيها إنتاج وإضافة لأقوال تفسيرية، كما كان هذا واضحًا في صنيع الطبري، والمرحلة الثالثة: هي مرحلة الترسيم، وهي المرحلة التالية لمرحلة الجمع، وكان فيها تداولُ ما جُمع وتحليله وترجيح ما فيه اختلاف، وتوظيفه في إنتاج أقوال جديدة، كما كان فيها مستويات من البيان لم تكن موجودة من قبل، وهذه المرحلة مستمرة حتى الآن(١٢).

ومن هذا القِسم أيضًا ما اقترحه الباحث خليل محمود اليماني في بحثه "تحقيب التفسير"، حيث قَسَّم مراحل التفسير إلى ثلاث مراحل رئيسة، فالمرحلة الأولى: هي مرحلة الاشتغال بتبيين المعنى، وتبدأ هذه المرحلة من بدايات التفسير إلى نهايات القرن السادس الهجري، والمرحلة الثانية: هي مرحلة الاشتغال بتبيين المعنى وما فوق المعنى، وتبدأ هذه المرحلة من أواخر القرن السادس إلى نهايات القرن الرابع عشر، والمرحلة الثالثة: هي مرحلة الاشتغال بما فوق المعنى، وتبدأ هذه المرحلة من أواخر القرن الرابع عشر

---

(١١) ينظر: تعريف الدارسين بمناهج المفسرين للدكتور صلاح الخالدي (ص: ٣٥-٤٧).

(١٢) ينظر: نحو دراسة علمية لتاريخ التفسير وتطوره للدكتورة فريدة زمرد (ص: ١٤-١٧).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (٣)، ص ص ١٢٧١ – ١٣٠٥ (جمادى الآخر١٤٤٤هـ /يناير٢٠٢٣م)

إلى العصر الحالي[١٣].

ففي هذا القِسم جُعلت التحولات والتغيرات هي معيار تحديد مراحل التفسير، مع عدم اتفاقهم على عين هذه التحولات والتغيرات، في حين أن القسم الأول جُعل معيار تحديد المراحل فيه هو الزمن، وهذا هو الأشهر في كتب مناهج المفسرين؛ إذ هو تقسم الدكتور محمد الذهبي في كتابه "التفسير والمفسرون"، وقد تابعه في هذا كثير ممن كتب في مناهج المفسرين.

وهذا لا يعني أن الذي جعل المعيار هو الزمن لم يتحدث عما طرأ من تحولات وتغيرات للتفسير، بل تحدث بعضهم عنها داخل المراحل الزمنية[١٤]، إلا أنهم لم يجعلوا التحولات هي معيار تحديد المراحل.

النوع الثاني: تأريخ مخصوص باتجاه أو منطقة ونحو ذلك؛ مثل: تأريخ التفسير بالمأثور، أو التفسير اللغوي، أو التفسير البياني، ومثل: تأريخ تفاسير الأندلس، أو غرب أفريقيا، أو نيسابور[١٥].

فقد قسم مؤلفو كتب مناهج المفسرين التفاسير إلى أقسام وأصناف، وكان تصنيفهم لها باعتبارات متعددة، وعند بعضهم حديث عن تاريخ التفسير لهذه التصانيف والتقاسيم، كما قد أفردت كتابات لدراسة تاريخ بعض هذه التصانيف والتقاسيم.

النوع الثالث: تأريخ موضوع من موضوعات كتب التفسير؛ مثل: تأريخ نشأة الإسرائيليات في كتب التفسير ومراحلها، وتأريخ الوضع في كتب التفسير، وتأريخ موضوع النسخ في القرآن الكريم[١٦]، وغير ذلك من المواضيع التي تكون من موضوعات

---

(١٣) ينظر: تحقيب التفسير، قراءة في التحقيب المعاصر مع طرح تحقيب معياري للتفسير للباحث خليل محمود اليماني، بحث منشور في موقع مركز تفسير للدراسات القرآنية (ص: ٤٨-٧٧).

(١٤) ينظر: التفسير والمفسرون للدكتور محمد الذهبي (١/ ١٤٠-١٥١).

(١٥) تنظر أمثلة لهذا النوع من التأريخ في: التفسير والمفسرون للدكتور محمد الذهبي (١/ ١٥٢-١٥٤)، التفسير ورجاله لمحمد الفاضل ابن عاشور (ص: ٢٣-٣٣)، تفسير السلف، تاريخه وأعلامه ومصادره للدكتور خالد الواصل (ص: ٣٩-١٢٨)، النحو وكتب التفسير للدكتور إبراهيم رفيدة (ص: ١٠٩ وما بعدها، ص: ٥٤٤ وما بعدها)، خطوات التفسير البياني للقرآن الكريم للدكتور محمد رجب البيومي (ص: ٩ وما بعدها)، مدرسة التفسير في الأندلس للدكتور مصطفى المشني (ص:٧٩-٨٢)، التفسير والمفسرون في غرب أفريقيا للدكتور محمد بن رزق طرهوني (٢/ ٤٩٦-٥٠٦)، مفسرو نيسابور، استقصاء أوّلي للمصنفات القرآنية لمارتن نجوين، بحث منشور في موقع مركز تفسير للدراسات القرآنية (ص: ٥ وما بعدها).

(١٦) تنظر أمثلة لهذا النوع من التأريخ في: الإسرائيليات في التفسير والحديث للدكتور محمد الذهبي (ص: ٢٢-٢٥)، التفسير والمفسرون للدكتور

علوم القرآن، أو من موضوعات أصول التفسير، أو من غيرها.

وبعد، فهذه الأنواع الرئيسة لما في الكتب والدراسات من تأريخ للتفسير وقضاياه، وهي تحتمل تفصيلًا وتفريعًا أكثر من هذا، وقد أردت الاقتصار على إبراز الأهم دون تعمق في التفصيل والتفريع؛ إذ هذا يتطلب بحثًا خاصًا تُستوعب جميع الأنواع فيه.

وسأذكر –فيما يأتي– جملة أمور متعلقة بما ذكرته من التاريخ للتفسير وقضاياه في الكتب والدراسات المعاصرة:

- ما مثَّلتُ به من الدراسات على هذه الأنواع إنما هو تمثيل لأصل هذه الدراسات، إذ قد يجتمع في بعض ما مثَّلتُ به أكثر من نوع من الأنواع المذكورة، كما كان هذا عند الذهبي في كتابه "التفسير والمفسرون"، حيث كان في كتابه تأريخ عام لمراحل ومحطات التفسير، وتأريخ لبعض القضايا كالإسرائيليات والوضع في التفسير(١٧)، كما أردت ببعض ما مثلت به لَفْت الانتباه لهذه الأنواع من التأريخ ومظان وجودها في الدراسات المعاصرة، وليس القصد أن هذه الدراسات دراسات تاريخية، بل هي دراسات فيها تأريخ، وليست دراسات تاريخية، وتمثيلي بها لا يعني الإقرار بصحة كل ما فيها من تأريخ؛ إذ إن بعضها يحتاج إلى نظر ودراسة.
- التأريخ للتفسير في الدراسات المعاصرة أغلبه في كتب مناهج المفسرين بأنواعها، وهناك تأريخ للتفسير وقضاياه في بعض الدراسات التي أُفردت لدراسة قضية من قضايا كتب التفسير كما مثلت به عند النوع الثالث.
- مع كون التأريخ للتفسير أغلبه في كتب مناهج المفسرين إلا أن هذه الكتب في واقعها لم تكن خاصة بالتأريخ، فقد كان فيها حديث عن المناهج والاتجاهات والألوان مجرد عن الدراسة التاريخية، وفيها أيضًا حديث عن بعض المسائل التأصيلية لقضايا من علوم القرآن وأصول التفسير، بل إن بعض كتب مناهج المفسرين تكاد تخلو من التأريخ للتفسير(١٨).
- كون أغلب مادة تاريخ التفسير موجودًا في كتب مناهج المفسرين التي زاحم التأريخَ فيها غيرُه من المسائل؛ يَعْني أن تاريخ التفسير لم يزل بحاجة إلى مزيد بحث ودراسة؛ إذ لم تستوف هذه الكتب جوانب التاريخ بعمق وتفصيل كما

=محمد الذهبي (١/ ١٥٧، ١٥٨)، النسخ في القرآن الكريم دراسة تشريعية تاريخية نقدية للدكتور مصطفى زيد (١/ ٢٨٧ وما بعدها).

(١٧) ينظر: التفسير والمفسرون للدكتور محمد الذهبي (١/ ١٥٧، ١٦٩).

(١٨) ينظر –على سبيل المثال–: مناهج المفسرين للدكتور منيع عبدالحليم محمود.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (٣)، ص ص ١٢٧١ – ١٣٠٥ (جمادى الآخر١٤٤٤هـ /يناير٢٠٢٣م)

يتطلبه التاريخ، ففي كثير منها اقتصار على الجوانب الظاهرة من التاريخ(١٩).

- لم أقصد من الفقرة السابقة انتقاد كتب مناهج المفسرين فيما يخص التأريخ، إنما قصدت بيانَ واقعها، وإلا فإن ما في كتب مناهج المفسرين –من بيان الاتجاهات والمذاهب وغير ذلك– مما هو مطلوب ومهم، وغاية ما أردت بيانه أن هذه الكتب لم يكن التأريخ أهم مقاصدها، ومن ثَمّ كان التأريخ فيها غير كاف ولا مستوف لجوانب التاريخ.
- الدراسات التأصيلية لبعض القضايا والمسائل في كتب التفسير غالبًا ما يكون التأريخ فيها مختصرًا وقاصرًا، وبعضها يخلو من التأريخ؛ وذلك لميلها إلى التأصيل أكثر من غيره، ولذا ينبغي أن تعاد دراسة هذه المسائل والقضايا تاريخيًا؛ إذ ثمة إجراءات وأهداف في الدراسة التاريخية مختلفة عن إجراءات وأهداف الدراسة التأصيلية.
- مع أن التأريخ في كتب مناهج المفسرين وفيما أُفرد من الدراسات التأصيلية وغيرها لم يستوف في الغالب جوانب التأريخ إلا أنه لا ينبغي تجاهله في رصد واقع التأريخ للتفسير وقضاياه في الدراسات المعاصرة، ولا سيّما بعض الدراسات التي قد لا يُنتبه لما فيها من التأريخ لبعض قضايا التفسير ومسائله.

ومن الدراسات التي جاء التأريخ فيها نفيسًا دراسة الدكتور محمد رجب البيومي في كتابه: "خطوات التفسير البياني للقرآن الكريم"، الذي تَتَبَّع المؤلف فيه تاريخَ التفسير البياني، فخص هذا اللون من ألوان التفسير بالتأريخ، وتَتَبَّع جذوره الأولى من عصر النبي ﷺ والصحابة والتابعين إلى القرن الرابع عشر الهجري، وقد بيَّن مراحل القوة والضعف ومدى التَّأثُّر والتَّأثير في هذا اللون من التفسير.

- مما يؤكد حاجة تاريخ التفسير إلى مزيد من البحث والدراسة كونُ ما كُتب فيه متفرقًا في دراسات وأبحاث متعددة ذات موضوعات متنوعة، كما ظهر فيما ذُكِر من أنواع التاريخ، وهذا يستدعى دراسة تاريخ التفسير دراسة متخصصة يكون من أهدافها رصد ما تفرق من التاريخ وتحليله وتقويمه والإضافة إليه.
- لا يوجد في الدراسات المعاصرة تأريخ كامل لمسيرة التفسير من جميع جوانبها؛ أي: تأريخ شامل للتحولات والتغيرات، والمناهج التفسيرية والاتجاهات، وما في كتب التفسير من مواد تفسيرية، وغير ذلك مما يتطلبه التأريخ الكامل.

والتأريخ الكامل ليس هو النوع الأول من الأنواع التي ذكرت؛ إذ النوع الأول هو تأريخ المراحل والمحطات التي مر بها التفسير، وهذا النوع فيه تقسيمُ مراحل التفسير إلى أقسام، وفيه إيجادُ تصور عام للمراحل التي مر بها التفسير، ووصف

---

(١٩) ينظر: نحو دراسة علمية لتاريخ التفسير وتطوره للدكتورة فريدة زمرد (ص: ٩، ١٠).

لأهم سماتها، وتحديد بداياتها ونهاياتها، وهو نوع مطلوب ومهم في موضوع تاريخ التفسير، إلا أنه لا يغطي كل جزئيات تاريخ التفسير كالتأريخ الكامل؛ إذ ثمة مناهج واتجاهات وموضوعات في التفسير بحاجة إلى تتبع مستقل، وتفصيل في رصد النشأة والتطور والتأثر والتأثير، وهذا لا يتأتّى إلا بالتأريخ الكامل أو بتخصيص هذه الموضوعات بالتأريخ.

ودراسة تاريخ التفسير بصورة شاملة يتطلب جهدًا كبيرًا قد يصعب تحقيقُه، فهو يتطلب دراسةَ ما أنتجته الأمة من التفاسير عبر جميع العصور، ويتطلب دراسة ما يتقاطع مع التفاسير من علوم أخرى ارتبطت بها وتأثرت، ولا يخفى ضخامة ما أنتجته الأمة من التفاسير، وتنوع ألوانها واتجاهاتها وتشعبها.

والتأريخ الكامل للتفسير –إن كان ممكنًا– فهو بحاجة إلى جهد جماعي وعمل مؤسسي؛ إذ يصعب قيام أفراد الباحثين به؛ لطوله وتشعبه وتعدد موضوعاته، وتجشُّم أفراد الباحثين للتأريخ الكامل سيعود على أعمالهم بالنقص وعدم الدقة.

وإذا كان التأريخ الكامل للتفسير بهذه الصورة فالذي ينبغي أن تتجه إليه أبحاث الدارسين هو تأريخ جزئيات من الإنتاج التفسيري؛ ومن ثم تتكامل هذه الأبحاث في رسم مسيرة التفسير، وتكون لَبِنات في بناء التأريخ الكامل للتفسير.

وحول هذا الشأن يقول الدكتور محمد رجب البيومي: «وإذا كانت كتب التفسير ذات مشارب مختلفة، فمنها ما يشبع القول في المسائل الفقهية، ومنها ما يشبع القول في المسائل الكلامية، ومنها ما يفيض في شؤون البلاغة والنحو، ومنها ما ينحو المنحى الصوفي في فهم الدقائق وتأويل الإشارات، ومنها ما ينتصر لمذهب معين يجعل اهتمامه لالتماس آيات التأييد له والتفنيد لمعارضه؛ فإن هذه المشارب المختلفة قد تثقل مؤرخ التفسير إثقالًا يُجبره على الإجمال في موقف والتفصيل في موقف آخر، وفق قدرته العلمية ومنحاه الثقافي؛ لذلك كان الاختصار على تحليل كل لون من ألوان التفسير في كتاب خاص أهدى للحقيقة العلمية؛ إذ يتفرغ لهذا اللون متخصص في بابه يبذل جهده في النظر والدراسة، والميدان ميدانه فهو أحرى بالاجتهاد والتدقيق»(٢٠).

وما ذكره الدكتور وجيه وواقعي، وبه يحصل التأريخ الدقيق للاتجاهات وغيرها، وقد اقتصر الدكتور على ذكر تأريخ الاتجاهات التفسيرية، وهو أحد الأنواع، والتأريخ المجزّأ للتفسير يحتمل أكثر من هذا، فيحتمل ما ذكره الدكتور، ويحتمل تأريخ بعض قضايا كتب التفسير، سواء كانت من موضوعات علوم القرآن، أو من موضوعات أصول التفسير، أو من مناهج المفسرين، أو غير ذلك، وقد سبق ذكر بعضها في أنواع التأريخ.

---

(٢٠) خطوات التفسير البياني للقرآن الكريم للدكتور محمد رجب البيومي (ص: ٥، ٦).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (٣)، ص ص ١٢٧١ – ١٣٠٥ (جمادى الآخر١٤٤٤هـ /يناير٢٠٢٣م)

ومن أنواع التأريخ الجزئي تخصيص موضع أو مواضع من القرآن ودراسة تاريخ تفسيرها على وجه الخصوص، وهذا النوع لم أقف على وجوده في الدراسات المعاصرة، وهو نوع تظهر أهميته وفائدته خاصة في دراسة تاريخ تراكم المادة التفسيرية، ومن أجل هذا رغبتُ أن أؤصل لهذا النوع من التأريخ في المبحث الآتي.

المبحث الثاني: تأصيل لدراسة تاريخ موضعٍ من تفسير القرآن

المطلب الأول: شرح وتوضيح لطريقة تأريخ موضع من تفسير القرآن.

المراد بهذا النوع من التاريخ هو أن يعيَّن موضع من القرآن الكريم، ويؤرَّخ لتفسيره من خلال تتبعه في كتب التفسير وما يرتبط بها من كتب أخرى، وهذا الموضع إما أن يكون لفظة أو جملة أو آية أو آيات أو سورة أو عددًا من السور.

ففي هذا النوع دراسةُ تاريخِ تفسيرِ موضع مخصوص، مثل دراسة تاريخ تفسير سورة الضحى، أو دراسة تاريخ تفسير آية الكرسي، أو دراسة تاريخ تفسير آيات الحجاب، ونحو ذلك، وتتجه هذه الدراسات إلى رصد نشأة التفسير وتطوره وتغيره، كما سيأتي تفصيله.

والغرض الأهم في هذا النوع من التأريخ هو تَتَبُّع نشأة ومراحل مادة كتب التفسير للموضع المدروس؛ ولذا يقتصر فيه على تأريخ المادة التفسيرية دون مناهج المفسرين؛ إذ ليس الغرض في هذا النوع تأريخها.

ومناهج المفسرين تحتاج لتأريخ مستقل، والأمثل في تأريخها هو تتبع مناهجهم في جميع تفاسيرهم في حال إرادة التأريخ الكامل لمناهجهم، أو تتبع منهج من مناهجهم في جميع تفاسيرهم في حال إرادة التأريخ الجزئي، كأن يؤَّرخ لمنهجهم في الترجيح والموازنة بين الأقوال أو منهجهم في موضوع النسخ ونحو ذلك.

هذا، وقد يشار في هذا النوع من التأريخ لذكر شيء من مناهج المفسرين وتأريخها في حال الحاجة إلى ذلك، أو في حال كونه خادمًا لهذا النوع من التأريخ.

وأعني بالمادة التفسيرية جميعَ ما يذكُره المفسرون عند تفسير الآيات، سواء كان من التفسير أو خارجه، وإدخال غير التفسير في التأريخ هو ما له من تأثير في التفسير في كثير من الأحيان، ولأن رصده، ورصد تاريخ دخوله، وأسباب ذلك، وغير هذا من

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (٣)، ص ص ١٢٧١ – ١٣٠٥ (جمادى الآخر١٤٤٤هـ /يناير٢٠٢٣م)

المسائل؛ مهم في دارسة تاريخ التفسير.

وإذا كان الرصد والتأريخ لجميع ما يذكره المفسرون فإن هذا سيشمل موضوعاتٍ كثيرة، وسأذكر فيما يأتي بعضها:

- الأقوال في تفسير الآيات وبيان معانيها، فيلاحظ تطورها وتغيرها من حيث كونها من التفسير اللغوي المطابق، أو من التفسير السياقي، أو غير ذلك، ويلاحظ أيضًا كل ما يتعلق بالمعنى والتفسير من تطور الأقوال وتغيرها، ومن شرحها واختصارها، ومن ذكر المعنى الإجمالي والإفرادي، ونحو ذلك.
- الاستدلال للأقوال في التفسير بأي نوع من الأدلة؛ كالقرآن، والسنة، والإجماع، وغيرها.
- توجيه الأقوال وتعليلها، أو الاستدراك عليها.
- التفسير الإشاري.
- القراءات، ويلاحظ فيها الثبوت والشذوذ، ونوعها من حيث تغيُّر المعنى أو عدَمُه.
- الاستنباطات والأحكام بأنواعها.
- الحِكم والنكت والمُلح واللطائف والهدايات، وكل ما يشابهها مما يذكره المفسرون ويسمى بنحو هذه التسميات.
- علوم القرآن، ويدخل في ذلك أسباب النزول، والنسخ، والمناسبات، وغيرها من موضوعات علوم القرآن، فيرصد كل نوع منها، ويرصد ما يكون فيها من تطور وتغير.
- المسائل العقدية والفلسفية، وما يتعلق بذلك من الرد على الشبهات الفكرية، والجماعات، وغير ذلك.
- النحو والبلاغة وما يتعلق بهما من المسائل.
- ما يَفْرِضُه الواقع على المفسر من الأمور السياسية والاجتماعية ونحوها.

فهذه من أهم الموضوعات التي تُرصد، وهي تختلف في وجودها من موضع لآخر، فليست في كل موضع، ورصد وتأريخ ما ينشأ ويتعاقب على ذِكْرِه المفسرون ويتكرر ذِكْرُه في كتب التفسير يُعطى أولوية وأهمية في الرصد والتأريخ، بخلاف الموضوعات التي ينفرد بذكرها بعض المفسرين ولا يكون لها أثر في كتب التفسير.

كما ينبغي أن تُولى الأقوال في التفسير وبيان المعنى وما يتعلق بذلك اهتمامًا أكبر؛ إذ هي صلب التفسير، فيُعتنى برصدها ودراسة تطوراتها، أما باقي المسائل فتُرصد ويُعتنى بها دون تعمق في دراستها إلا ما كان منها ذا أثر كبير في المعنى والتفسير.

ورصد المادة التفسيرية يَعتمد بالدرجة الأولى على كتب التفسير، والأَولى أن يُرصد كل ما يوقف عليه منها ولا يُستثنى منها

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (٣)، ص ص ١٢٧١ – ١٣٠٥ (جمادى الآخر١٤٤٤هـ /يناير٢٠٢٣م)

شيء، ولن تكون كتب التفسير في مرتبة واحدة في الرصد والتأريخ، بل هي مراتب في ذلك؛ فمنها كتب أساسية يعتنى بتحليلها ورصدها، وذلك لما لها من أهمية ومكانة في مسيرة التفسير، كتفسير الطبري والزمخشري والرازي وغيرها، ومنها كتب ليست في مقام هذه الكتب، فلا يتعمق في تحليلها ورصدها، كالكتب التي شذت وخالفت طريقة التفسير التحليلي المشهورة والمتبعة في كتب التفسير، مثل تفاسير الصوفية الغالية، كحقائق السلمي وغيره، فهذه تدخل في الرصد والتأريخ حتى مع كونها ليست كتبًا أساسية، إلا أنها لا تُعطى أولوية مثل الكتب الأساسية، وسبب إدخالها في الرصد هو ما قد يكون لبعضها أثر فيما بعدها من كتب التفسير.

وكذلك يدخل في الرصد والتأريخ تفاسير الفرق كلها؛ لأن التأثُّر والتَّأثير حاصل بين غالب كتب التفسير مع اختلاف مذاهب مؤلفيها، فيدخل في التأريخ ما يوقف عليه منها لهذا السبب.

والرصد والتأريخ لجميع ما يوقف عليه من كتب التفسير ممكن التطبيق؛ إذ إن من شروط تأريخ تفسير موضع من القرآن الكريم صِغَرَ حجم الموضع المدروس كما سيأتي تفصيله.

وبعد، فهذا توضيح لما يتعلق بكتب التفسير التي تُرصد، وأما الكتب التي لها ارتباط بكتب التفسير وليست منها، وبينها وبين كتب التفسير تأثر وتأثير، ككتب علوم القرآن وكتب اللغة ونحوها، فالذي يَظهر أن إدخالها في الرصد والتأريخ متعيّن في حال وجود أثر ظاهر بينها وبين كتب التفسير في الموضع المدروس، فإن كان في الموضع المدروس غريبٌ فترصد كتب معاني القرآن والغريب، وإن كان فيه قولٌ بالنسخ فترصد كتب النسخ، وهكذا في بقية المواد التفسيرية.

والاعتماد على الكتب في التأريخ يَرِد عليه أن بعضها مفقود، فقد يكون لبعض كتب التفسير المفقودة أثر في مسيرة التفسير، ومن ثم سيَظهر نقص في الرصد والتأريخ بسبب فَقْدها، وهذا الإيراد صحيح، ومع ذلك ينبغي أن يؤرَّخ للتفسير وفق ما هو متاح ومقدور عليه من رصد الكتب الموجودة والمتداولة، وفَقْدُ بعض الكتب هي إشكالية ينبغي التعامل معها ومعالجتها بما هو مقدور عليه، لا أن تكون سببًا في ترك دراسة تاريخ التفسير.

كما أن فَقْدَ بعض الكتب مع احتمالية وجود أثر لها في مسيرة التفسير هي إشكالية لا يلزم منها تخطئةُ جميعِ نتائج التأريخ والرصد للموجود والمتداوَل؛ إذ قد يكون في العثور على كتاب مفقود تصحيح بعض النقاط في التأريخ دون إبطالها كلها؛ وعليه يستدرك ما كتب في التأريخ ويصحح وفق ما عُثر عليه من المصادر، ويبقَى ما لم يحتج إلى ذلك دون تغيير.

ومما سبق يَتبين أن حقيقة التأريخ للتفسير إنما هي تأريخ لما في كتب التفسير الموجودة والمتداولة، وكذلك ما يرتبط معها من كتب العلوم الأخرى مما هو موجود ومتداول أيضًا، وبناء على هذا فإن نتائج التأريخ لا يُحكم بأنها نتائجُ قطعية وحاسمة، لما

فيها احتمالية النقص والخطأ؛ وذلك بسبب فَقْد بعض كتب التفسير كما مرّ، وبسبب أن التأريخ معتمِد على ما في الكتب، ومن المعلوم وجود التفسير الشفوي الذي يُتلقى عن المشايخ والعلماء في دروس المساجد وغيرها، والذي كان موجودًا في جُلّ عصور الأمة الإسلامية، فهذا التفسير الشفوي محتمل أن يكون له أثر في مسيرة التفسير؛ إذ قد يظهر هذا الأثر في الدروس الشفوية فيتلقاه التلاميذ عن الشيوخ ويتأخر تسجيلُه في الكتب عن وقت ظهوره، كما قد لا يُذكر في الكتب مصدرُ وبدايةُ هذا التفسير، ومن ثم سيَظهر نقص في التأريخ، كما ظهر في الكتب المفقودة، ومع هذا فيُقال فيه مثل ما يقال في الكتب المفقودة من أنه لا يلزم من هذا تخطئة جميع نتائج التأريخ والرصد للموجود والمتداوَل؛ والمقصود بذكر هذا التفسير الشفوي هو بيانُ أن نتائج التأريخ ليست قطعية وحاسمة.

هذا، وقد صرح ابن جزي في مقدمة تفسيره باعتماده في بعض ما يذكره على شيوخه، فقال: «الفائدة الثانية: ذِكْرُ نكت عجيبة، وفوائد غريبة، قلَّما توجد في كتاب؛ لأنها من بَنَاتِ صدري، ونتائج فكري، ومما أخذته عن شيوخي رضي الله عنهم»[٢١]، وهذا دالّ على ما ذكرتُه من أثر الدروس الشفوية في التفسير.

(٢١) التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي (١/ ٥٩).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (٣)، ص ص ١٢٧١ – ١٣٠٥ (جمادى الآخر١٤٤٤هـ /يناير٢٠٢٣م)

المطلب الثاني: إجراءات دراسة تاريخ موضع من تفسير القرآن.

في هذا المطلب سأتحدث عن إجراءات هذا النوع من التأريخ، محاولًا أن تكون هذه الإجراءات واقعية ممكنة التطبيق، والهدف من ذِكْر هذه الإجراءات هو رسم آلية للاستعانة بها على تطبيق هذا النوع من التأريخ، مع مراعاة ما يكون بين المواضع من الاختلاف.

وهذه الإجراءات أُلخصها في النقاط الآتية:

- أول إجراءات هذا النوع هو اختيار الموضع المراد تأريخه، واختياره لا بد أن يكون اختيارًا صحيحًا صالحًا لإجراء هذا النوع من التأريخ، فيراعى في اختياره أمور: منها أن يكون الموضع المدروس حصل في تفسيره تطور ومراحل؛ إذ بعض القرآن لم يحصل فيه ذلك، فمثل هذا لا يصلح محلًا للبحث، ومنها أن يكون الموضع مستقلًا إلى حد ما، ففي حال تعدد ورود موضوع واحد في القرآن الكريم مثل قصص بعض الأنبياء فلا يؤرَّخ تفسير أحد المواضع ويترك الباقي؛ لارتباط تفسير بعضها ببعض وتداخله، فعند إرادة تأريخ مثل هذا تضم جميع المواضع وتُؤرخ جميعًا، وأما تأريخ موضع واحد دون بقية المواضع فإن هذا سيؤدي إلى نقص في التأريخ.
- ينبغي أن يكون حجم الموضع المدروس مناسبًا، ففي حال كونه كبيرًا فإن هذا سيؤدي إلى ضعف الرصد والتأريخ، فيراعى في ذلك نوع الموضع وحجم البحث، ثم يُحدد الموضع بناء على هذا.
- مما يراعى –كما ذكرت– نوع الآيات التي سيؤرَّخ لتفسيرها، وتوضيح هذا هو أن تفسير القرآن لم يأت على مرتبة واحدة من حيث الطولُ والارتباطُ بالعلوم الأخرى، ففيه الواضح الذي لم يَتَوَسَّع تفسيره، وفيه الغريب والمشكل الذي تَوَسَّع تفسيره، وفيه المرتبط بالعلوم الأخرى، كما في آيات الأحكام والآيات التي تضمنت مسائل عقدية ونحو ذلك، وكل ما سبق يؤثر في حجم التفسير طولًا وقصرًا، وهو أمر يراعى في اختيار الموضع المراد تأريخه.

كما أن التطور والتغير في مراحل التفسير ليس على مرتبة واحدة، فأحيانًا يكون لبعض المواضع تطور وتغير في مراحل تفسيرها أكثر من غيره، فآيات الأحكام التي لها تطبيق في واقع الناس وهي مما يتأثر تفسيرها بواقع المفسر قد يكون لها تغير وتطور أكثر من غيرها لهذا السبب، وهذا مما يراعى عند اختيار الموضع.

- الأَولى أن يكون التأريخ شاملًا لجميع مراحل الموضع المدروس، من بدايته حتى نهايته، وذلك لإظهار جميع المراحل والتطورات، وقد يُقتصر على بعض المراحل دون جميعها، وهذا يرجع إلى نوع البحث وهدفه، ونوع الآيات المراد تأريخ

تفسيرها.

- بعد اختيار الموضع يُبدأ برصد تفسيره في كتب التفسير، وأولى الخطوات هي أن ترتب التفاسير تاريخيًا، فترتب حسب تاريخ وفاة المفسر، وفي حال وجود معاصرة بين المؤلفين فترتب حسب تاريخ كتابة التفسير، إذا عُلم تاريخ كتابته، ويمثل لهذا بالطبري والزجاج، فهما متعاصران؛ إذ قد تُوفي الطبري سنة (٣١٠هـ)، وتُوفي الزجاج سنة (٣١١هـ)، والطبري أسبق بتأليف تفسيره من الزجاج، فقد أملى الطبري تفسيره سنة (٢٧٠هـ)، في حين أن الزجاج ابتدأ بتأليف معانيه سنة (٢٨٥هـ) وأتمه سنة (٣٠١هـ)[٢٢].

وفي حال عدم الوقوف على تاريخ كتابة التفسير لمتعاصرَين فحينئذ يُلجأ للأمارات والقرائن في تحديد الأسبق منهما، وهدف هذا الإجراء هو ترتيب التفاسير تاريخيًا، لا الحكم بالتأثر والتأثير بين التفاسير؛ إذ إن أسبقية التأليف لا يلزم منها اطلاع المتأخِّر على المتقدِّم بين المتعاصِرَيْنِ وغيرهم أيضًا، بل يعرف أثر المتقدِّم في المتأخِّر من خلال النظر في كتابَيْهِما.

- الخطوة التالية لترتيب التفاسير هي مرحلة فرز وتفكيك المادة التفسيرية، فتُفرز المعاني والأقوال التفسيرية وغيرها مما يُذكر في كتب التفسير كاللطائف والأحكام والاستشهادات وغير ذلك مما سبق ذكره، ويُبدأ بفرز أول التفاسير، فيفكك ما فيها من مادة تفسيريه، ثم ينتقل إلى التي بعدها فتفكك مادتها أيضًا ويرصد ما جَدَّ فيها مما لم يكن في التي قبلها، وهكذا حتى نهاية التفاسير، والتفكيك يأتي بعد التأمل للمادة التفسيرية، ولا بد فيه من معرفة وسَبْر أنواع المواد في كتب التفسير، فتُصنف كل مادة تحت موضوعها.

والهدف من هذه الخطوة تفكيك المادة التفسيرية حسب الموضوعات، ورصد أول ظهور لأي مادة تفسيرية.

---

(٢٢) ينظر: معجم الأدباء لياقوت الحموي (١/ ٦٣) (٦/ ٢٤٥٢).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (٣)، ص ص ١٢٧١ – ١٣٠٥ (جمادى الآخر١٤٤٤هـ /يناير٢٠٢٣م)

وفي الجدول الآتي مثال على رصد ظهور المواد، وفيه تصور لبعض إجراءات هذه الخطوة(٢٣):

	المفسر	مادة كتب التفسير في تفسير قوله: {وَٱلضُّحَىٰ ۝١} [سورة الضحى:١]					
		معنى الضحى	التفسير الإشاري	المقسم به	سبب تخصيص الضحى بالقسم	الحكمة من الحلف بالضحى والليل وحدهما	سبب ذِكر الضحى وهو ساعة من النهار وذِكر الليل بكليته
١.	قتادة (ت:١١٧هـ)	١		١			
٢.	الفراء (ت:٢٠٧هـ)	٢		٢			
٣.	التستري (ت:٢٨٣هـ)		١				
٤.	الماتريدي (ت:٣٣٣هـ)				١		
٥.	أبو الليث السمرقندي (ت:٣٧٣هـ)		٢				
٦.	السلمي (ت:٤١٢هـ)		٣				
٧.	الثعلبي (ت:٤٢٧هـ)			٣	٢		
٨.	القشيري (ت:٤٦٥هـ)			٤			
٩.	أبو حفص النسفي (ت:٥٣٧هـ)		٤				
١٠.	الرازي (ت:٦٠٦هـ)		٥		٣	١	١
١١.	البقلي (ت:٦٠٦هـ)		٦				
١٢.	البيضاوي (ت:٦٨٥هـ)				٤		
١٣.	الطيبي (ت:٧٤٣هـ)				٥		
١٤.	المهائمي (ت:٨٣٥هـ)		٧				

ففي هذا الجدول مثال على تفكيك أبرز المواد التفسيرية لهذه الآية، ورصد أول من أظهرها من المفسرين، وعدد مرات ظهورها، وفيه إظهار لبعض ما ذكرته من الإجراءات.

ومما أبانه هذا الجدول: أن أول قول في معنى الضحى كان عند قتادة، ثم أظهر الفراء قولًا آخر في معنى الضحى، كما أبان كثرة التفسير الإشاري عند هذه الآية، وأن الرازي أكثر المفسرين إظهارًا للمواد التفسيرية.

- بعد تفكيك مادة التفاسير تُرصد كل مادة على حدة، حيث يُرصد أول ظهور لها، وتُرصد تطوراتها وتغيراتها في جميع

(٢٣) هذا الجدول مثال مبدئي لتوضيح بعض الإجراءات، وقد قمتُ برصد مبدئي لتفسير الآية الأولى من سورة الضحى قبل كتابة الإجراءات في هذا المطلب، والهدف من هذا هو استخراج إجراءات هذه الطريقة، وإيجاد أمثلة توضيحية لبعضها، وحتى لا تكون هذه الإجراءات مبنية على تنظير دون تطبيق.

هذا، وقد كان الرصد لهذه الآية من بداية تفسيرها حتى نهاية القرن العاشر؛ وعليه فإن كل ما ذكرتُ من الأمثلة على هذه الآية فيما يأتي فهو مقيد بنهاية القرن العاشر دون ما بعده من القرون.

المراحل، ولتوضيح هذا الإجراء سأُمثل له بمثال من الآية الأولى لسورة الضحى، وهذا المثال هو لقولين ذُكرا عند تفسير قوله: {وَٱلضُّحَىٰ ۝١} [سورة الضحى:١]، وهما أن المراد بالضحى الساعة التي كلم الله فيها موسى، أو أن المراد به الساعة التي ألقي السحرة فيها سجدًا، فهذان القولان كان أول ظهور لهما عند الثعلبي (ت: ٤٢٧هـ)[٢٤]، وقد ذكرهما بهذه الصيغة: «وقيل: هي الساعة التي كلم الله فيها موسى، وقيل: هي الساعة التي ألقي السحرة فيها سجدًا»[٢٥]، فيحتمل أنهما في تعيين المراد بالضحى، فيصيران من باب تفسير الضحى وبيان المراد به، ويحتمل أنهما في بيان سبب تخصيص الضحى بالقسم، فيصيران من باب بيان الحكمة من تخصيص الضحى بالقسم، فعلى الاحتمال الأول يصح كونهما جوابًا لسؤال: ما الضحى الذي أقسم الله به؟ وعلى الاحتمال الثاني يصح كونهما جوابًا لسؤال: لماذا خص الله الضحى بالقسم؟

ثم عيّن الجشمي (ت: ٤٩٤هـ) الاحتمال الثاني لهذين القولين[٢٦]، وتبِعه في ذلك جماعة من المفسرين[٢٧]، في حين أن أبا حفص النسفي (ت: ٥٣٧هـ) ذَكَر القول الأول منهما وعيّن الاحتمال الأول له، فجعله من باب تعيين المراد بالضحى في الآية، حيث ذَكَر أن المفسرين اختلفوا في القول بعموم الضحى والقول بخصوصه، فذَكَر عنهم القول بالعموم، وذكر عنهم القول بالخصوص؛ أي: إن الضحى مراد به ضحى خاصًا، ثم عدد الأقوال القائلة بخصوص الضحى، وأول ما ذَكَر منها هو القول بتخصيص الضحى في الآية بضحى تكليم الله موسى[٢٨]، ولم أجد من تابع النسفي في هذا، فيُلحظ من هذا أن أهم مرحلتين لهذين القولين هما مرحلة الظهور عند الثعلبي، ومرحلة تحديد أحد الاحتمالين عند الجشمي.

---

(٢٤) ذكرهما الثعلبي دون أن ينسبهما لقائل، وقد نسب الأول منهما بعض المفسرين إلى قتادة وجعفر الصادق ومقاتل، ينظر: التيسير في التفسير لأبي حفص النسفي (١٥/ ٣٨٥) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٢٠/ ٩١، ٩٢)، ولم أجد هذا القول مسندًا إليهم، وكذلك لم أجده في تفسير مقاتل.

(٢٥) الكشف والبيان عن تفسير القرآن للثعلبي (١٠/ ٢٢٣).

(٢٦) ينظر: التهذيب في التفسير للجشمي (١٠/ ٧٤٥٥)

(٢٧) ينظر: الكشاف للزمخشري (٤/ ٧٦٥)، التفسير الكبير للرازي (٣١/ ١٩١)، مدارك التنزيل وحقائق التأويل لأبي البركات النسفي (٣/ ٦٥٣)، السراج المنير للخطيب الشربيني (٤/ ٥٤٨)، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم لأبي السعود (٩/ ١٦٩).

(٢٨) ينظر: التيسير في التفسير لأبي حفص النسفي (١٥/ ٣٨٥).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (٣)، ص ص ١٢٧١ – ١٣٠٥ (جمادى الآخر١٤٤٤هـ /يناير٢٠٢٣م)

فهذا مثال يتضح به ما أعنيه في هذا الإجراء من تتبع المادة التفسيرية بعد تفكيكها، حيث يرصد الظهور والتطور والتغير، وهو مثال أردت به توضيح هذا الإجراء وإلا فإن لكل مادة من المواد التفسيرية طريقتها المناسبة في تتبعها، والتي قد تختلف فيما بينها، كما أني اقتصرت في هذا المثال على الرصد والتتبع؛ إذ كان الغرض توضيحَ هذا الإجراء، وإلا فإن بعض المواد قد تتطلب –مع الرصد– الدراسةَ والتحليلَ وبيانَ الأسباب والتأثر والتأثير.

- رصد المواد التفسيرية ينبغي أن يُلتزم فيه بالدقة؛ لأن كثيرًا من النتائج ستبنى على هذا الرصد، ومن أهم ما ينبغي الاهتمام به نسبة الأقوال إلى قائليها، والتأكد من صحة نسبتها، وأمثل لهذا بقول قتادة في معنى قوله تعالى: {وَٱلضُّحَىٰ ۝١} [سورة الضحى:١]، فقد عزا الطبري القول بأن الضحى هو النهار كله إلى قتادة عند تفسير قوله تعالى: {وَٱلشَّمۡسِ وَضُحَىٰهَا ۝١} [سورة الشمس:١]، فأخرج عنه: «{وَٱلشَّمۡسِ وَضُحَىٰهَا ۝١} [سورة الشمس:١] قال: هذا النهار»(٢٩)، وعند تفسير قوله: {وَٱلضُّحَىٰ ۝١} [سورة الضحى:١] أحال الطبري إلى موضع الشمس(٣٠)، وظاهر صنيعه أنه لا يرى اختلافًا في المراد بالضحى في الموضعين؛ وعليه يكون قتادة أول من قال بأن الضحى هو النهار كله بناء على صنيع الطبري.

ثم إن الطبري عند تفسير قوله: {وَٱلضُّحَىٰ ۝١} [سورة الضحى:١] ذكر الأثر الثاني عن قتادة، وهو صريح في أن قتادة يرى أن قوله: {وَٱلضُّحَىٰ ۝١} [سورة الضحى:١] بعض النهار، فأخرج عنه أنه قال: «{وَٱلضُّحَىٰ ۝١} [سورة الضحى:١] ساعة من ساعات النهار»(٣١)، ففي حال اعتماد صنيع الطبري فإن القول بأن الضحى هو النهار كله سيكون ظهوره عند السلف، في حين أن الآثار عن قتادة تَحتمل غير ما ذكره الطبري، فهي تَحتمل ما ذكره الطبري، وتَحتمل أيضًا أن أثر سورة الشمس يُحمل على أثر سورة الضحى، خاصة مع عدم صراحة أثر سورة الشمس في أن مراد قتادة النهار كله، وعليه يكون مراد قتادة بعض النهار، وتحتمل آثار قتادة أيضًا أن قتادة يفرّق في معنى الضحى بين الموضعين، وجعْل مراد قتادة بأن الضحى بعض النهار أظهر؛ وذلك لصراحة أثر سورة الضحى في ذلك، ونتيجة هذا أن القول بأن الضحى في قوله: {وَٱلضُّحَىٰ ۝١} [سورة الضحى:١] هو النهار كله يُحكم عليه بأن ظهوره لم يكن عند السلف، بل كان أول ظهور له على يد

(٢٩) أخرجه الطبري في جامع البيان (٢٤/ ٤٣٤).

(٣٠) ينظر: جامع البيان (٢٤/ ٤٨١).

(٣١) أخرجه الطبري في جامع البيان (٢٤/ ٤٨١).

الفراء[٣٢]، وبهذا يتبين ما أَقصِده من الاهتمام بتصحيح نسبة الأقوال إلى قائليها.

- وكما ترصد التطورات والإضافات في المواد التفسيرية يرصد ما هو خلافها أيضًا، وهو الانحسار أو الاضمحلال، وهذا مما قد لا يُتنبه له، وهو من الأهمية بمكان في دراسة تاريخ التفسير؛ إذ له أسبابُه ودواعيه، والاطلاع عليها سيفيد في دراسة موضوع هذه المواد، ومَظِنَّة وجود مثال على الانحسار أو الاضمحلال بعض مواضع الإسرائيليات والمبهمات. وهذا قد يأتي في صورة اضمحلال كامل، وقد ينحسر ويقل الاهتمام به دون الاضمحلال الكامل.
- مما يراعى في تتبع ورصد المواد التفسيرية توسيع دائرة الرصد والتتبع خارج الموضع المدروس، وخارج كتب التفسير أيضًا، وذلك لما لبعض المواد التفسيرية من ارتباط بمواضع أخرى داخل كتب التفسير وخارجها، ففي حال تكرر لفظة في القرآن في موضع أو أكثر خارج الموضع المدروس، وكان لها ارتباط ببعضها فإن الرصد لا يَقتصِر على رصد تفسير الموضع المدروس فقط، فمثلًا رصد تفسير {وَٱلضُّحَىٰ ۝١} [سورة الضحى:١] لا يقتصر في رصده على هذا الموضع فقط، بل ترصد معه بقية المواضع كقوله: {وَٱلشَّمۡسِ وَضُحَىٰهَا ۝١} [سورة الشمس:١]، وقوله: {وَأَغۡطَشَ لَيۡلَهَا وَأَخۡرَجَ ضُحَىٰهَا ۝٢٩} [سورة النازعات:٢٩]؛ لأن بعض المفسرين يحيل على المواضع المتقدمة، ويكتفي بما ذكره من التفسير عندها، وهكذا فعل الطبري وغيره في موضع سورة الضحى، فقد أحالوا على المواضع المتقدمة[٣٣].

ومما يماثل هذا أيضًا تفسير قوله: {فَلَآ أُقۡسِمُ} [سورة الواقعة:٧٥]، وكذا الحروف المقطعة أوائل السور، فعند رصدها لا يقتصر على رصد موضع واحد دون بقية المواضع.

وفي حال كون المادة التفسيرية لها ارتباط بكتب غير كتب التفسير فإن هذا يُراعى في الرصد والتتبع؛ إذ لا ينبغي إغفالُ ما هو خارجها مما له أثر فيها، فمثلًا إذا كانت المفردة القرآنية من المفردات المذكورة في كتب المعاجم اللغوية فلا تُغفل هذه الكتب في الرصد؛ إذ لها تأثير في كتب التفسير أحيانًا، وأُمثِّل لهذا الارتباط بما ذَكَره الطبري عند تفسير الآية الأولى من سورة الضحى، حيث قال: «وأحسب أنه من قولهم: ضَحِي فلان للشمس: إذا ظَهَرَ؛ ومنه قوله: {وَأَنَّكَ

(٣٢) ينظر: معاني القرآن للفراء (٣/ ٢٧٣).

(٣٣) ينظر: جامع البيان للطبري (٢٤/ ٤٨١)، التحصيل لفوائد كتاب التفصيل للمهدوي (٧/ ١٢٢)، التفسير البسيط للواحدي (٢٤/ ٩٧)، المحرر الوجيز لابن عطية (٥/ ٤٩٣)، التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي (٤/ ٧٠٧)، الجواهر الحسان في تفسير القرآن للثعالبي (٥/ ٦٠١).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (٣)، ص ص ١٢٧١ – ١٣٠٥ (جمادى الآخر١٤٤٤هـ /يناير٢٠٢٣م)

لَا تَظْمَؤُاْ فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ ﴿١١٩﴾} [سورة طه:١١٩] أي: لا تُصيبُك فيها الشمسُ»[٣٤]، فالأصل اللغوي الذي ذكره الطبري وآية سورة طه قد ذَكَرهما الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت: ١٧٠هـ) في كتابه "العين"[٣٥]، والطبري هو أول من ذكرهما من المفسرين، وعليه يكون أول ظهور لهذا الأصل اللغوي ومعنى آية سورة طه عند الخليل، ويكون أول إدخال لكلام أهل اللغة في كتب التفسير في هذا الموضع عند الطبري، فهذا المثال يُظهر حاجة رصد وتتبع بعض المواد التفسيرية خارج كتب التفسير.

هذا، وإن ارتباط المواد التفسيرية بغيرها داخل كتب التفسير أو خارجها يَختلِف، فهي ليست على مرتبة واحدة في ذلك، فمنها ما ليس له ارتباط، ومنها ما ارتباطه يسير، ومنها ما ارتباطه كثير، ولذا تُتأمل كل مادة على حدة، وينظر في وجود الارتباط من عدمه، ولا بد أن يكون الارتباط مؤثرًا في مسألة التأريخ؛ إذ لا يكفي في ذلك وجود أدنى ارتباط.

- بعد تتبع المواد التفسيرية ورصدها مادة مادة تُنظم نتائج هذا الرصد، ثم يُوضع تصور عام لمراحل وتطورات الموضع المدروس، ويُبين فيه البدايات والتطورات والتغيرات، ثم تحلل بذكر أسباب ظهورها، ومدى تأثُّرها وتأثيرها، ويُعتنى ببيان القرائن والأحوال التي حفَّت بها، ويُعتنى أيضًا ببيان ظروفها التاريخية حالَ وجود أثرٍ لها فيها.

وهذا الإجراء من أهم الإجراءات؛ إذ هو نتيجة وخاتمة دراسة الموضع، وهو يعتمد على أمرين –كما ذكرت–: الأول وضع تصور عام للمراحل والتطورات والتغيرات، والثاني تحليل ودراسة هذه المراحل والتطورات والتغيرات ببيان أسبابها وظروفها التاريخية وغير ذلك، وكلا الأمرين مهم في تصور تاريخ تفسير الموضع المدروس، والثاني منهما قد يكون أكثرَ صعوبة في بعض الأحوال؛ لما يكون فيه من استنتاج وربط وتحليل، ولما يكون فيه من أمور دقيقة وخفية، وأحيانًا يعتمد فيها على معرفة الظروف التاريخية والأحوال السياسية والاجتماعية ونحوها، ولذا يُجتهد فيه قدر الإمكان والاستطاعة، وتختلف الحاجة إليه باختلاف الآيات وموضوعاتها، فيقدِّر الدارس حاجة الموضع المدروس لهذا بعد التأمل والنظر.

ومعرفة الظروف التاريخية والأحوال السياسية ونحوها مما يستفاد منه في بيان السبب والباعث لظهور بعض المواد، وأُمثِّل لهذا بتعيين إفساد بني إسرائيل الثاني في قوله تعالى: {وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ فِي ٱلْكِتَٰبِ لَتُفْسِدُنَّ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَتَعْلُنَّ

(٣٤) جامع البيان للطبري (٢٤/ ٤٨١).

(٣٥) ينظر: العين للفراهيدي (٣/ ٢٦٥).

عُلُوًّا كَبِيرًا ﴿٤﴾} [سورة الإسراء:٤]، حيث لم يَختلِف المفسرون في أن إفسادهم المرة الثانية كان في قتل نبي الله يحيى بن زكريا عليه السلام، وقد حَكى الطبري والماوردي الإجماع على هذا(٣٦)، ولم يخالف هذا إلا بعضُ المعاصرين(٣٧)، حيث جعلوا إفساد بني إسرائيل المرة الثانية هو ما يقع من اليهود في الوقت الحاضر.

ويَظهر أن سبب وقوع المخالفة منهم لهذا الإجماع هو معاصرتُهم ومعايشتُهم ما يقع من اليهود من العُدوان، فهذه المخالفة يتفهم سببها وباعثها بمعرفة ظرفها التاريخي المصاحب لظهورها، وهذا السبب قد يخفَى على من يأتي بعد مدة من ظهور هذه المخالفة وتغيّر الأحوال.

ما سبق هو إجراءات لتأريخ تفسير موضع من القرآن، والهدف من هذه الإجراءات هو رسم آلية للاستعانة بها على تطبيق هذا النوع من التأريخ، وهذه الإجراءات تَحتمل الإضافة والتعديل، فهي ليست إجراءات نهائية، كما أن المواضع تَختلِف حاجتها لهذه الإجراءات زيادة ونقصًا، ويرجع هذا لنوع الآيات المدروسة وموضوعاتها.

---

(٣٦) ينظر: جامع البيان للطبري (١٤/ ٤٦٩)، النكت والعيون للماوردي (٣/ ٢٢٩).

(٣٧) كسعيد حوى، ينظر: الأساس في التفسير (٦/ ٣٠٤٤)، والدكتور مصطفى مسلم، ينظر: معالم قرآنية في الصراع مع اليهود (ص: ٢٠٣)، والدكتور صلاح الخالدي، ينظر: حقائق قرآنية حول القضية الفلسطينية (ص: ١٥٣-١٧١).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (٣)، ص ص ١٢٧١ – ١٣٠٥ (جمادى الآخر١٤٤٤هـ /يناير٢٠٢٣م)

المطلب الثالث: أهداف دراسة تاريخ موضع من تفسير القرآن.

لدراسة تاريخ التفسير أهداف كثيرة، وكثير من هذه الأهداف يشترك فيها جميع أنواع التأريخ للتفسير، وثمة أهداف تنفرد بها بعض الأنواع أو تكون أكثرَ ظهورًا فيها من غيرها.

وقد أردت في هذا المطلب ذكر أهداف تأريخ تفسير موضع من القرآن الكريم، وذلك فيما يأتي من نقاط:

- أهم هدف لهذه الطريقة هو إيجاد تصور لنشأة المواد التفسيرية للموضع المدروس، وإيجاد تصور للتطورات والتغيرات التي حصلت في تفسيره، والتصور الذي تعطيه هذه الطريقة يتميز كثير من نتائجه بالدقة في الموضع المدروس؛ حيث سيُدرس موضع محصور دراسة تفصيلية، وهذا ما يجعل نتائجه تتميز بالدقة.
- من أهداف هذه الطريقة الإسهام في إفادة أنواع التأريخ الأخرى؛ مثل: التأريخ الكامل وتأريخ المراحل والمحطات وغيرها من الأنواع، حيث يُستفاد منها في بعض جوانب التأريخ لهذه الأنواع، فمن أوجه إفادتها النظر في صحة تعميم بعض نتائجها على عموم التفسير، فعلى سبيل المثال: مر أن الطبري هو أول من أدخل كلام اللغويين عند تفسير قوله: {وَٱلضُّحَىٰ ۝١} [سورة الضحى:١]، فعند التأريخ الكامل أو غيره تُستحضر هذه النتيجة، ويُنظر في مدى صحة تعميمها على عموم التفسير، فإن صحت عممت، وإلا نُظر فيما تحتاجه من تفصيل أو استثناء.
- من أوجه التكامل بين أنواع التأريخ للتفسير المقارنةُ بين نتائج الأنواع، ومعرفة مدى صحة نتائج كل نوع من الأنواع بمحاكمة نتائجه إلى نتائج الأنواع الأخرى، والتأريخ على هذه الطريقة سيُسهم في قياس نتائج الأنواع الأخرى خاصة في المواد التفسيرية، فأحد أهداف هذه الطريقة الإسهام في قياس نتائج أنواع التأريخ الأخرى.
- هذه الطريقة تُعد نَوَاة التأريخ الكامل، فكلما تعددت المواضع المدروسة وكثُرت ورُبطت نتائجها وقورنت ببعضها صارت بهذا نَوَاة وأساس التأريخ الكامل، فعند إرادة التأريخ الكامل –مع وجود مواضع مدروسة على هذه الطريقة– فإن هذا سيُسهم في قطْع مراحل متقدمة من التأريخ الكامل، بسبب الاعتماد على المواضع المدروسة في هذه الطريقة، وهذا هو أحد أهداف هذه الطريقة.
- من أهداف هذه الطريقة إيجادُ نوع من أنواع التأريخ للتفسير واقعي وممكن التطبيق خاصة لأفراد الباحثين؛ إذ إن بعض طرق التأريخ تستلزم عملًا جماعيًا يصعب قيام أفراد الباحثين به، فهذه الطريقة جاءت لهدف إيجاد نوع من أنواع التأريخ ممكن التطبيق، وهو في الوقت نفسه يعد نوعًا مكملًا للأنواع الأخرى في رسم مسيرة التفسير.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (٣)، ص ص ١٢٧١ – ١٣٠٥ (جمادى الآخر١٤٤٤هـ /يناير٢٠٢٣م)

- تُعطي هذه الطريقة قياسًا دقيقًا لأثر المفسرين وكتبهم، وأثر غيرهم كذلك في الموضع المدروس؛ إذ إن قياس الأثر في هذه الطريقة سيكون بعد دراسة تفصيلية لمواد كتب التفسير، ومن ثم ستكون نتائجها أكثر دقة في قياس الأثر.

كما يستفاد منها في قياس الأثر في عموم حركة التفسير، ومن ذلك معرفة مدى صحة الأحكام العامة التي تُطلق على بعض المفسرين وكتبهم في باب التأثُّر والتأثير، وما سبق هو أحد أهداف هذه الطريقة.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (٣)، ص ص ١٢٧١ – ١٣٠٥ (جمادى الآخر١٤٤٤هـ /يناير٢٠٢٣م)

الخاتمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد:

ففي ختام هذا البحث المتواضع ألخِّص أبرز ما جاء فيه من نتائج وتوصيات، وذلك فيما يأتي:

- كتب التفسير هي المادة الأساسية لدراسة تاريخ التفسير، فعليها الاعتماد في دراسته بالدرجة الأولى، ويضاف إلى كتب التفسير ما يتقاطع معها من كتب بينها وبين كتب التفسير تأثر وتأثير، كما يضاف إليها أيضًا كل ما فيه أثر في تبيين مسيرة التفسير والمفسرين ككتب التراجم ونحوها.
- ترجع أنواع الدراسات المعاصرة في تاريخ التفسير إلى ثلاثة أنواع: الأول هو تأريخ المحطات والمراحل التي مر بها التفسير، حيث قُسّم التفسير إلى محطات ومراحل، ووصفت كل مرحلة بسماتها التي تميزت بها، وحُدد تاريخ بداية كل مرحلة ونهايتها، والثاني تأريخ مخصوص باتجاه أو منطقة ونحو ذلك، مثل تاريخ التفسير بالمأثور أو التفسير البياني أو تاريخ تفاسير الأندلس أو غرب أفريقيا، والثالث تأريخ موضوع من موضوعات كتب التفسير، مثل تأريخ نشأة الإسرائيليات في كتب التفسير ومراحلها.

  ولا يوجد في الدراسات المعاصرة تأريخ كامل لمسيرة التفسير بجميع نواحيها؛ أي: تأريخ شامل لجميع التحولات والتغيرات، وجميع المناهج التفسيرية والاتجاهات، وجميع ما في كتب التفسير من مواد تفسيرية، وغير ذلك مما يتطلبه التأريخ الكامل.
- التأريخ الكامل لمسيرة التفسير يتطلب جهدًا كبيرًا قد يصعب تحقيقه، فهو يتطلب دراسةَ ما أنتجته الأمة من التفاسير عبر جميع العصور، ويتطلب دراسةَ ما يتقاطع مع التفاسير من علوم أخرى ارتبطت بها وتأثرت، ولا يخفى ضخامة ما أنتجته الأمة من التفاسير، وتنوع ألوانها واتجاهاتها وتشعبها، وهو –إن كان ممكنًا– بحاجة إلى جهد جماعي وعمل مؤسسي؛ إذ يصعب قيام أفراد الباحثين به؛ لطوله وتشعبه وتعدد موضوعاته.
- لما كان التأريخ الكامل للتفسير بهذه الصورة فالذي ينبغي أن تتجه إليه أبحاثُ الدارسين هو تأريخ جزئيات من الإنتاج التفسيري؛ ومن ثم تتكامل هذه الأبحاث في رسم مسيرة التفسير، وتكون لَبِنات في بناء التاريخ الكامل للتفسير، والتأريخ المجزّأ للتفسير يمكن أن يكون في تأريخ منهج من مناهج المفسرين، أو تأريخ بعض قضايا كتب التفسير، سواء كانت من موضوعات علوم القرآن، أو من موضوعات أصول التفسير، أو غير ذلك.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (٣)، ص ص ١٢٧١ – ١٣٠٥ (جمادى الآخر١٤٤٤هـ /يناير٢٠٢٣م)

- من أنواع التأريخ الجزئي تخصيص موضع أو مواضع من القرآن ودراسة تاريخ تفسيرها على وجه الخصوص، وهذا النوع لم أقف على وجوده في الدراسات المعاصرة، وهو نوع تَظهر أهميته وفائدته خاصة في دراسة تاريخ المواد التفسيرية، وأهم هدف لهذه الطريقة هو التأريخ التفصيلي للموضع المدروس.
- الاختلاف في مفهوم التفسير وحدِّه عند المتخصصين أحد الإشكالات في دراسة تاريخ التفسير؛ إذ سيترتب عليه اختلاف في تحديد التفسير الذي سيُدرس تاريخه، والأظهر أن التأريخ للتفسير خاصة التأريخ الكامل ينبغي أن يَشمل جميع ما في كتب التفسير من مواد، من التفسير عُدَّت أو من خارجه، إذ إن المهم في دراسة تاريخ التفسير هو دراسة هذا التراكم الذي وقع في كتب التفسير، سواء كان من التفسير أو من خارجه، وما كان خارج التفسير مما هو في كتب التفسير غالبًا ما يكون له وجه ارتباط بالتفسير؛ وبعضه قد لا ينفك عن التفسير، ورصده ورصد تاريخ دخوله وأسباب ذلك مهم في دراسة تاريخ التفسير، ولا يعني هذا أن مواد كتب التفسير ستكون في مرتبة واحدة من حيث الدراسةُ والتأريخُ والمعالجةُ، بل هي متدرجة في الأهمية بحسب قربها وأثرها في التفسير وغير ذلك.

هذا، ويمكن دراسة تاريخ التفسير بأحد المفاهيم والحدود للتفسير، وسيكون هذا نوعًا من أنواع تاريخ التفسير وجزءًا منه، أما التأريخ الكامل فلا يكون إلا بدراسة جميع مواد كتب التفسير.

وختامًا فإن موضوع تاريخ التفسير لا يزال بحاجة إلى مزيد دراسات وأبحاث؛ فهو موضوع متشعّب وطويل، ومن أهم ما يحتاج إليه دراسة مسائله وتأصيلها، ورسم طرق البحث فيه وآلياتها؛ لتكون هذه الدراسات أساسًا ومرتكزًا للباحثين في تاريخ التفسير، ولتكون مُوجِّهة لمسيرة الأبحاث في موضوع تاريخ التفسير؛ ولذا أوصي الباحثين بالاهتمام بهذه الجوانب ودراستها.

هذا، وما كان من صواب فمن الله، وما كان من خطأ فمن نفسي والشيطان، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (٣)، ص ص ١٢٧١ – ١٣٠٥ (جمادى الآخر١٤٤٤هـ /يناير٢٠٢٣م)

A Contribution to the Establishment of Tafseer's History

Dr. Abdullah Sulaiman Allahim

Assistant Professor at Qassim University, College of Shariah and Islamic Studies, Department of Quran and its Sciences

Abstract

This paper contributed to the establishment of some issues regarding the history of tafseer. It clarified the meaning of the history of tafseer, the benefits of studying it, and offered a classification of its contemporary types. The research showed the way of chronicling specific place of Quran's tafseer. It explained the meaning of this type, its shape, its procedures, and its goals. Different approaches were used in this research such as the descriptive and analytical approaches. The issues in the paper are studied, described, and analyzed using these approaches.

Among the common results that this paper showed is the main classification of the history of tafseer. There are three types of contemporary studies in the history of tafseer: Studies regarding chronicling phases and stages of tafseer, studies of a specific chronicling of an approach or a region, and studies of chronicling a topic of tafseer's books. The research also showed that tafseer's books are the basic tool for studying its history. The books that are affected or influenced by tafseer's books come as another tool along with any clarification of tafseer that come from books of translations or some other places.

Keywords: history of tafseer, establishment of tafseer, stages of tafseer, development of tafseer

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (٣)، ص ص ١٢٧١ – ١٣٠٥ (جمادى الآخر١٤٤٤هـ /يناير٢٠٢٣م)

المصادر والمراجع

١. إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، لأبي السعود، دار إحياء التراث العربي – بيروت.
٢. الإسرائيليات في التفسير والحديث، للدكتور محمد الذهبي، مكتبة وهبة – القاهرة.
٣. الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ، لشمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي، تحقيق: فرانز روزنثال، دار الكتب العلمية – بيروت.
٤. البرهان في علوم القرآن، لبدر الدين الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، الطبعة الأولى ١٣٧٦هـ.
٥. التحصيل لفوائد كتاب التفصيل الجامع لعلوم التنزيل، لأحمد المهدوي، تحقيق مجموعة باحثين بإشراف الدكتور محمد الشريجي، وزارة الأوقاف القطرية، الطبعة الأولى ١٤٣٥هـ.
٦. تحقيب التفسير، قراءة في التحقيب المعاصر مع طرح تحقيب معياري للتفسير، للباحث خليل محمود اليماني، بحث منشور في موقع مركز تفسير للدراسات القرآنية.
٧. التسهيل لعلوم التنزيل، لابن جزي الكلبي، تحقيق: علي حمد الصالحي، دار طيبة الخضراء – مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٣٩هـ.
٨. تفاوت مفهوم التفسير؛ الدلائل والآثار ومنهج التعامل، للدكتور محمد صالح محمد سليمان، بحث منشور في مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم الشرعية، العدد: ١٩٢، شهر رجب ١٤٤١هـ.
٩. التفسير البسيط، لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي، تحقيق: مجموعة من الباحثين في رسائل دكتوراه بجامعة الإمام محمد بن سعود، عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ.
١٠. تفسير السلف، تاريخه وأعلامه ومصادره، للدكتور خالد الواصل، دار وقف أضواء الشاطبية للنشر – جدة، الطبعة الأولى ١٤٤٣هـ.
١١. تفسير القرآن العظيم، لإسماعيل بن عمر بن كثير، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.
١٢. التفسير الكبير، لمحمد بن عمر بن الحسن الرازي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٢٠هـ.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (٣)، ص ص ١٢٧١ – ١٣٠٥ (جمادى الآخر١٤٤٤هـ /يناير٢٠٢٣م)

١٣. التفسير ورجاله، لمحمد الفاضل ابن عاشور، دار الكتب الشرقية – تونس، الطبعة الثانية ١٩٧٢م.
١٤. التفسير والمفسرون، للدكتور محمد الذهبي، دار الكتب الحديثة – مصر، الطبعة الثانية ١٣٩٦هـ.
١٥. التفسير والمفسرون في غرب أفريقيا، للدكتور محمد بن رزق طرهوني، دار ابن الجوزي – الدمام، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ.
١٦. التهذيب في التفسير، للحاكم الجشمي، تحقيق: عبدالرحمن السالمي، دار الكتاب المصري – القاهرة، دار الكتاب اللبناني – بيروت، الطبعة الأولى ١٤٣٩هـ/١٤٤٠هـ.
١٧. تهذيب اللغة، لمحمد بن أحمد الأزهري، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠١م.
١٨. التيسير في التفسير، لأبي حفص النسفي، تحقيق وتعليق: ماهر أديب حبوش، جمال عبدالرحيم الفارس، دار اللباب – إسطنبول – بيروت، الطبعة الأولى ١٤٤٠هـ.
١٩. جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لمحمد بن جرير الطبري، تحقيق: الدكتور عبدالله التركي، دار عالم الكتب – الرياض ١٤٣٦هـ.
٢٠. الجامع لأحكام القرآن، لمحمد بن أحمد القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني، إبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية – القاهرة، الطبعة الثانية ١٣٨٤هـ.
٢١. جمهرة اللغة، لمحمد بن الحسن بن دريد الأزدي، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٧م.
٢٢. الجواهر الحسان في تفسير القرآن، لعبدالرحمن بن محمد الثعالبي، تحقيق: محمد علي معوض، عادل أحمد عبد الموجود، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.
٢٣. السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير، للخطيب الشربيني، مطبعة بولاق الأميرية – القاهرة ١٢٨٥هـ.
٢٤. خطوات التفسير البياني للقرآن الكريم، للدكتور محمد رجب البيومي، مجمع البحوث الإسلامية ١٣٩١هـ.
٢٥. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لإسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٧هـ.
٢٦. كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، لابن خلدون،

تحقيق: خليل شحادة، دار الفكر – بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ.
٢٧. كتاب العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: الدكتور مهدي المخزومي، والدكتور إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
٢٨. الكشاف عن حقائق التنزيل، لمحمود بن عمر الزمخشري، دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ.
٢٩. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبد الله كاتب جلبي المشهور باسم حاجي خليفة، مكتبة المثنى – بغداد ١٩٤١م.
٣٠. الكشف والبيان عن تفسير القرآن، لأحمد بن محمد الثعلبي، تحقيق: أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.
٣١. لسان العرب، لابن منظور الأنصاري، دار صادر – بيروت، الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ.
٣٢. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لعبدالحق بن غالب بن عطية الأندلسي، تحقيق: عبدالسلام عبدالشافي محمد، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.
٣٣. مدارك التنزيل وحقائق التأويل، لأبي البركات النسفي، تحقيق: يوسف علي بديوي، دار الكلم الطيب – بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.
٣٤. المدخل إلى تاريخ التفسير والمفسرين، لحسين علوي مهر، تعريب: جعفر الخزاعي، جامعة المصطفى العالمية – إيران.
٣٥. مدرسة التفسير في الأندلس، للدكتور مصطفى المشني، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
٣٦. معالم قرآنية في الصراع مع اليهود، للدكتور مصطفى مسلم، دار القلم – دمشق، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ.
٣٧. معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار وعبدالفتاح إسماعيل الشلبي، الدار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، الطبعة الأولى.
٣٨. معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، لياقوت الحموي، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.
٣٩. مفسرو نيسابور، استقصاء أوّلي للمصنفات القرآنية، لمارتن نجوين، بحث منشور في موقع مركز تفسير للدراسات القرآنية.
٤٠. مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس القزويني، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، دار الفكر ١٣٩٩هـ.
٤١. مناهج المفسرين، للدكتور منيع عبدالحليم محمود، دار الكتاب المصري – القاهرة، دار الكتاب اللبناني – بيروت ١٤٢١هـ.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (٣)، ص ص ١٢٧١ – ١٣٠٥ (جمادى الآخر١٤٤٤هـ /يناير٢٠٢٣م)

٤٢. نحو دراسة علمية لتاريخ التفسير وتطوره، للدكتورة فريدة زمرد، من بحوث المؤتمر الدولي الأول لتطوير الدراسات القرآنية المنعقد بجامعة الملك سعود عام ١٤٣٤هـ.
٤٣. النحو وكتب التفسير، للدكتور إبراهيم رفيدة، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان – مصراته، الطبعة الثالثة ١٩٩٠م
٤٤. النسخ في القرآن الكريم دراسة تشريعية تاريخية نقدية، للدكتور مصطفى زيد، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع – مصر، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ.
٤٥. النكت والعيون، لأبي الحسن علي بن محمد الماوردي، تحقيق: السيد بن عبدالمقصود بن عبدالرحيم، دار الكتب العلمية – بيروت.
٤٦. نواهد الأبكار وشوارد الأفكار = حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي، لجلال الدين السيوطي، جامعة أم القرى – كلية الدعوة وأصول الدين ١٤٢٤هـ.